



PROVISIONAL

A/PV.2328
2 September 1975

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية السابعة

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والثامنة والعشرين بعد الالفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الثلاثاء ٢ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ الساعة ١٠ / ٣٠

(الجزائر)

السيد بوتفليقة

الرئيس :

مواصلة نظر البند ٧ " الانما والتعاون الاقتصادي الدولي "

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وستوزع النصوص النهائية في اقرب وقت ممكن .
اما التصحيحات فينبغي الا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية ، كما ينبغي ارسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة ايام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بآدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room LA-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث ان هذا المحضر وزع في ٣ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٨ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود ان تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

75-70512/A

مواصلة نظر البند ٧ من جدول الأعمال

الانماء والتعاون الاقتصادى الدولى

السيد أموزغار (ايران) (الكلمة بالانجليزية) : ان الدورة الاستثنائية السابعة

الحالية للمعية العامة اعتبرت نقطة نهاية ونقطة بداية في الوقت نفسه ، فهي نقطة نهاية بمعنى أنها تنهي فترة من العلاقات القائمة على عدم المساواة بين الأمم ، وعدم المشاركة على قدم المساواة في اتخاذ القرارات التي تهم مصالح البلاد والاستسلام للهوة التي تزداد اتساعا بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة ، وانهاء هذه الحالة من الأمور دعى اليه في برنامج العمل الخاص بإنشاء نظام اقتصادى عالمي جديد في الدورة الاستثنائية السادسة للمعية العامة .

وان مهمة الدورة الحالية كبداية جديدة هي تدبير الخطوط التوجيهية للجهود التي تستطيع تحقيق نظام اقتصادى عالمي جديد ضرورى لسلام ورخاء البشرية في جميع انحاء العالم . وغير مطلوب من الدورة الحالية أن تقوم بمهمة تشبه جميع دائرة معارف . وفي الواقع فان مهمة بناء نظام جديد يقوم على التكافل لا يستطيع أن يحيط به فكر أى انسان ، وما هو مطلوب منا هنا الآن هو أن نبدأ بداية جديدة .

ان الحالة السياسية والاقتصادية للشؤون الدولية خلال العقود الثلاثة الماضية قد مرت بتغيرات أساسية عريضة ، ولكن الترتيبات التنظيمية والعلاقات الدولية تهدف الى ضمان تنمية متوازنة ومنظمة اجتماعية واقتصادية لعالمنا ، الا أنه ثبت أنها لم تكن كافية . وقد اتسمت هذه الفترة بالاكشافات اللامعة في الميادين التكنولوجية ، ولكنها لم تكن كافية اطلاقا في تحسين نوعية حياة مئات الملايين من الناس في جميع انحاء العالم .

وان الأمانى المتزايدة للشعوب ، والتغيرات في مواقفها وأمانيتها التي انتعشت بصحوة عالمية قد اثقلت على الموارد المتاحة . ونتيجة هذه الأمور غير الصحية في السنوات الأخيرة بروز حالة تضخم سريع ، وكذلك تبادل الانتعاش والركود ، وتحطم النظام النقدي الدولى ونقص في المواد الغذائية والمواد الخام ، وكذلك الفروق الشاسعة بين الاغنياء والفقراء والتي اتسم بها المجتمع الدولى وهذا الوضع الاخير قد زاد في عدم استقرار العلاقات السياسية والاجتماعية .

وهذه الازمات التي تصيب الانسان تتبع من الاعمال القائمة على تبديد الموارد الطبيعية—والاسراف في الاستهلاك واستغلال الانسان لاختيه الانسان وعدم مقدرة الحكومات الضعيفة على ادارة امورها . وقد ازداد الموقف خطورة بانتهاج سياسات غير متماسكة وسياسات انانية من جانب عدد من البلاد المتقدمة ، وعن طريق التعاون الدولي غير الكافي ، وهذه التطورات استمرت لدرجة أنها سببت أزمة ثقة في مقدرة الانسان على ادارة أموره بنفسه .

خلال السنتين الماضيتين سعت البلاد الصناعية الى ان تضع مسؤولية الازمة الاقتصادية العالمية الحالية على عاتق الدول المصدرة للبترول ، وهي الازمة التي بدأت في الواقع قبل زيادة اسعار البترول . ان الجدل الجارى حول البترول معروف جيدا ولا يحتاج الى اية مناقشات هنا ، وبصفة خاصة لأولئك الذين يبحثون عن قضية وللمشغولين بقرعة السيوف وتوجيه الشتائم . ان الذين يدافعون عن النظام القديم يحلمون باليوم الذى تتحطم فيه الأوبك لان ما يسمى بالتنافس في الاسواق ماهو الا اسم مخفف للاحتكارات في فترة ما قبل الأوبك التي كانت تمثلها شركات البترول المتعددة الجنسيات .

ان الحنين الى المكاسب الخيالية عن طريق الاستغلال بلا رحمة للأموال المصدرة للبترول مازال يدور في اذهان الذين يدافعون عن النظام القديم ، ومن ناحية اخرى ، فان احتمالات اتخاذ اجراءات ناجحة من جانب البلاد النامية من الصعب قبوله من جانب البلاد الصناعية . والحديث عن ان الاسعار تحدد من جانب واحد عن طريق مجموعات احتكارية ، كما لو ان هذه هي الحالة الوحيدة التي تحدد فيها الاسعار من جانب الذين يبيعون هذه السلع ، وهذا يرقى الى مرتبة النفاق العنايم ، او الجهل المشين بالهيكل الصناعي التكنولوجي ، فلا توجد اية سلعة رئيسية مصنعة في العالم الغربي ، الا ويوجد تفاهم مستقر حولها بين الشركاء الرئيسيين الذين يقومون ببيعها ، وهذا يتم حتى بالنسبة للسلع الغذائية الاساسية التي تتوقف عليها حياة الانسان . ان السياسات الزراعية للدول المصدرة كانت مبنية على اساس ان انتاج الحد الاقصى خلق فائضا غير مرغوب فيه وأدى الى ركود في الاسواق .

ومن دواعي السخرية ان يقال ان تحديد اسعار البترول من جانب شركات البترول فـي الماضي لم يرق الى مرتبة الاحتكارات ، ولكن تحديد الاسعار اليوم من جانب البلاد المنتجة للبترول في ممارستها لحق سيادتها يلقي نقدا لا ذعا ، ونجد أن أولئك الذين اتخذوا القرارات من جانب واحد والتي هزت وحطمت اسس النظام النقدي الدولي ، الامر الذى أدى الى التأثير بطريقة ضارة على رفاهية كثير من الامم ، يقولون اليوم انه لا يحق لبلد او مجموعة من البلاد ان يكون لها الحق المطلق في المجالات التي تمس رفاهية الآخرين . اليس من دواعي السخرية ان مثل هذا النقد يأتي من أولئك الذين كانوا يعملون بالضبط عكس ما يدعون اليه الان ؟ اننا اذا ما نحينا

الخطابة او النفاق جانبا فيمكن ان نرى ان اسعار البترول انما هي امر ثانوى للقضايا الاساسية التي تستتر خلف الجدل الذى يجرى حول البترول . فالقضية الاساسية ليست زيارة او سرعة ارتفاع اسعار البترول ، ولكنها تتمثل في ان عهد الطاقة الرخيصة قد انتهى ، فالقضية الاساسية اذن هي ما اذا كنا سنسمح باستمرار الارتباطات الماضية والسياسات والاساليب التي وضعت بطريقة مصطنعة وفرضت من جانب واحد على البلاد التي تنتج المواد الخام ، وما اذا كنا سنسمح باستمرار المطالب الماضية والاستمرار في تجاهل حقوق السيادة للبلاد النامية على موارد ها الطبيعية ثم — اذا كان التوزيع العادل للقوى الاقتصادية والثروة العالمية مقبول من الجميع ، ويبدو ان سوق التجارة غير موات من جانب البلاد النامية ، وتعتبره البلاد المتقدمة ظاهرة طبيعية لا يحق التشكيك فيها او بحثها ، لذلك فان العالم المتقدم لم يكثر للمسؤوليات التي كان يجب ان يتحملها ، ولم يكثر بالأوضاع التي اثقلت كاهل الاقتصاد العالمي ، وان رفض البلاد النامية لتحمل مخاطر التدهور الاقتصادي قد سبب قلقا وشعورا بالأسف ، واجد من الضروري ان اوضح النقاط الاتية ، ولو ان هذا قد يكون من قبيل التكرار :

اولا : ان التضخم والفوضى النقدية سرت كالحى بين البلاد المتقدمة قبل قرار الأوبك في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ .

ثانيا : ان تعديل اسعار البترول كان استجابة لارتفاع معدل التضخم في البلاد الصناعية وهذا التعديل لم يسهم الا بقدر قليل في ارتفاع الاسعار والاتجاه الى الركود الاقتصادي في هذه البلاد . والدراسات المحايدة من جانب بعض الهيئات البارزة ، مثل نادى روما ، يشير في تقريره تحت عنوان " الانسانية في نقطة التحول " ان اسعار البترول في اوائل عام ١٩٧٣ كانت معدلاتها منخفضة بشكل خطير . كما يقولون في هذا التقرير " بان التنمية الاقتصادية في العالم النامي وخاصة في اليابان واوروبا الغربية كانت تسير بمعدل لا يمكن ان يستمر لفترة طويلة " وانخفاض سعر البترول بطريقة اصطناعية كان يعني استنفاد مصادر الطاقة البترولية دون البحث عن موارد اخرى .

ثالثا : ان الاجراء الذى اتخذته الأوبك ، بعد اكثر من عقد من الكفاح في سبيل الوصول الى حقوقها الشرعية لحماية لمصالح شعوبها كان يهدف الى وضع نهاية للاستغلال غير الرحيم للموارد الثمينة التي تباع باسعار منخفضة .

رابعاً : ان قراء الطالع بعد اتفاقية طهران في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ كانوا يتصورون عالماً يجدون فيه المؤسسات المالية غير قادرة على معالجة مشكلات الدورة المرتبطة بالتعديل فـ في اسعار البترول حيث تشتري حكومات الدول الاعضاء في منظمة الأوبك المصالح في جميع المؤسسات العالمية الاساسية وان تجمع الاوبك ٦٥٠ مليون من الاحتياطيات في عام ١٩٨٠ و ١٣٠٠٠٠٠٠ مليون في عام ١٩٨٥ ، وكانت تعتبر هيئات تعمل على انتهاج سياسة تعسفية أدت الى تؤدي الى تقويض الحضارة الغربية . ان الذين دعوا او الذين صوروا هذه الصورة القاتمة قد غيروا موقفهم الآن وان تقييمهم هو ان الاخلال في الميزان بين المجموعات المصدرة للبترول والمستوردة للبترول قد حدث ، وان عدم التوازن سينتهي قبل نهاية العقد .

خامساً : نظراً لحجم فائض الدول المصدرة للبترول والذي يقدر الان بما بين ٢٠٠ مليون الى ٢٥٠ مليون دولار في اوائل عام ١٩٨٠ ومن الشيق ان نلاحظ ان هذا المبلغ سيكون من ٣ في المائة الى ٤ في المائة من القيمة التسويقية في بلاد الأوبك واقل من ٢ في المائة من القيمة التسويقية لرؤوس اموالها الثابتة .

وفي عالم نجد فيه ان الطلب يزداد عن العرض يجب أن نتجه الى التعاون العالمي حتى نزيد من الانتاج ونستفيد منه الى أقصى حد في الوقت الذي نحترم فيه اماني الشعوب النامية لتحسين مستوى معيشة شعوبها . ومع ذلك هنالك بعض الاتجاهات في بعض العقول المتحيزة والتي مازالت تؤيد استمرار شروط التجارة غير العادلة ، بل وتعارض الاقلال من الموارد من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية .

هذه هي القضية الأساسية التي تواجه هذه الدورة والتي يواجهها العالم . لقد بدأ الانسان يتساءل ما اذا كان من الأحرى أن يستبدل عنوان هذه الدورة الاستثنائية للتنمية والتعاون الدولي لكي يكون " الدورة الاستثنائية للتنمية والمواجهة الدولية " .

وفي محاولة اصلاح النظام الاقتصادي العالمي الحالي أو محاولة بناء نظام اقتصادي عالمي فان المهم هو التفكير والروح والمشاعر والعزم خلف أى خطط . وقد ترد بعض الاقتراحات البراقة على الورق ، ولكن متى تنفذ ؟ هذا هو السؤال . وما اذا كانت البلاد الصناعية راغبة في الدخول في حوار على قدم المساواة . وما اذا كان اهتمامها هو نقل مواردها الى البلاد النامية . وما اذا كانت البلاد المتقدمة تؤمن بحق التكافل بين جميع الأمم ، وما اذا كانت راغبة حقاً في تجنب المواجهة والانتقال الى مرحلة من التعاون الحقيقي بدلا من المواجهة . وان تعاوننا له محتواه بين الأمم لا يمكن أن يتحقق الا اذا كانت الدول على استعداد لكي تكون منصفة في عملياتها الدولية .

ونحن نؤمن أن أسعار المواد الخام والسلع الأولية التي لدى البلاد النامية يجب أن توجه الى تلبية احتياجاتها . هذا مبدأ أساسي يضمن التنمية الاقتصادية المطردة والتعاون الدولي المنظم . ونحن نؤمن أن أى تعاون دولي لصالح جميع البلاد يجب أن يأخذ في الاعتبار مصالح جميع الدول الأعضاء . ان الحماح ايران مع غيرها من الدول النامية في الاجتماع التمهيدى في باريس من أجل تناول متكامل لحل المشاكل الاقتصادية العالمية الجارية كان يهدف الى ايجاد حلول واتخاذ الاجراءات ليس فقط حول الأمور التي تهتم البلاد المتقدمة ولكن أيضا حول القضايا التي تهتم البلاد النامية . ان نقل الموارد والاسراع بعملية التغييرات الهيكلية ضرورى لتحسين الظروف الاقتصادية ولتحقيق ذلك يجب استمرار بذل الجهود نحو تحسين ظروف التجارة في المواد الخام والبضائع

المصنعة التي تصدرها البلاد النامية وزيادة نقل المواد الحقيقية ليس فقط عن طريق المساعدة ولكن عن طريق التجارة والاسراع في تصنيع البلاد النامية ونقل التكنولوجيا بسرعة وحل مشكلات الغذاء العالمي . وفوق كل شيء مزيد من المساعدة للبلاد التي تتنمر أكثر من غيرها . ومن المشجع الآن أن نلاحظ أن وزراء O.D.C. في اجتماعهم الأخير قد اعترفوا ليس فقط بالحاجة الى اجراء حوار بين البلاد المتقدمة وبين البلاد النامية ؛ ولكن اتفقوا أيضا على أنه تمشيا مع أزمات الطاقة والبتروك هنالك مشكلات أخرى مثل مشكلات الصراع في ميدان المـوارد الغذائية والمسائل الخاصة بالتنمية والتمويل ونقل التكنولوجيا والصعوبة المتزايدة للبلاد المتضررة والتي يجب أن تعالج بمزيد من الرغبة وذلك بالتعاون مع جميع البلاد المعنية . ان التقدم في التنمية والتعاون الدولي يتطلبان استثمارات مالية ونقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة . هذا بالإضافة الى نقل الموارد . ان النظام النقدي العالمي يحتاج أيضا الى اصلاحات جذرية مع التركيز على احتياجات التنمية .

وفي أواسط العقد الثاني للتنمية كنا نأمل أن يتم النقل الحقيقي للموارد بمعدل معقول ومع ذلك وفي دوامة التطور فان اسهام البلاد الصناعية في مساعدة البلاد النامية كان متخافلا . ووفقا لمسح قامت به لجنة المساعدة لـ O.D.C. فان البلاد المتقدمة ككل أسهمت فقط بـ ٣٣ في المائة من اجمالي الناتج القومي خلال عام ١٩٧٤ ، وهذا يقل كثيرا عن هدف الـ ١ في المائة . وهذا يعتبر أداء غير مرض اذا نظرنا اليه من ناحية القدرة على العطاء . وعلى النقيض من ذلك فان الدول الأعضاء في منظمة الأوبك قد قدمت منحاً تبلغ ٢ في المائة من اجمالي الناتج القومي خلال نفس الفترة . ان المساعدة الخارجية من البلاد على الأساس الثنائي بلغت حوالي ٦ في المائة من اجمالي الناتج القومي لبلادها خلال عام ١٩٧٤ .

وفي اختتام ملاحظاتي أرجو أن نتذكر اننا جميعا معنيون بمساعدة بعضنا البعض في واجباتنا نحو التنمية كل بحسب احتياجاته . ولنا أمل انه في سجل تاريخ الأمم المتحدة سيذكر هذا المؤتمر دوما كعلامة على طريق التعاون الحقيقي بين جميع الأمم . ان تطور التكنولوجيا قد افاد جزءا ضخما من عالمنا . ان تحقيق السلام والنظام وتحقيق تنمية متوازنة في كوكبنا أمر لاغنى عنه لقرنية التنمية

المتوازنة ولتصحيح أخطاء الماضي ولدفع وإشاعة العدالة الاقتصادية والاجتماعية . ان القضية مشتركة لتحقيق آمال ثلثي سكان العالم الذين مازالوا فقراء يعانون من الفقر والجوع والجهل والممرض والمظالم من عدة أنواع والخط من كرامة الانسان وفوق كل شيء القضية المشتركة لبقائنا . ولا يمكن أن نسمح بالانتثار أكثر من هذا . يجب أن نخطط وبدقة . ولا حاجة بنا الى القول أن القرارات سوف لا تدفع ثمن الخبز ، ويجب أن نعمل على أساس تحقيق مزيد من التعاون بين الأمم . لقد كانت هذه هي الروح وعلى أساس من الايمان بأن الدول المحتاجة يجب أن تتم مساعدتها في جهودها للتنمية . وفي أوائل عام ١٩٧٤ فان صاحب الجلالة الامبراطور الشاه اقترح انشاء صندوق خاص لتموله البلاد المصدرة للبترول والبلاد الصناعية على أن تتم ادارته بمعرفة جهاز يهتم تشكيله من ممثلين للأوبك وللدول المتقدمة والدول النامية . وبالرغم من أن هذه الخطة لم تنفذ ، وبالرغم من أن هذا لا يرجع الى خطئنا فان هذه الخطة لم تتجسد وبالرغم من اعتقادنا العميق في هذا الخصوص كأمة مصدرة للبترول فنحن على استعداد لكي نأخذ مبادرة في انشاء نظام مماثل لتقديم مساعدة في صورة منح للبلاد النامية المحتاجة حتى اذا كان هذا سيتم دون مشاركة الأمم الصناعية الغنية ، وانما بتأييد من الدول الأخرى الأعضاء في منظمة الأوبك . ونحن نقدم مساعدتنا ليس فقط لأن ذلك أمر ضروري أو واجب علينا ولكن لأننا نؤمن في المساعدة نحو خلق عالم أفضل مع مزيد من العدالة والمساواة ودون تحقيق أي مكاسب لنا . انه فقط بهذه الروح من التعاون والرحمة يمكن أن نتمكن من الرؤية متجاوزين طلال المظالم وعدم المساواة التي تخيم على العالم ، ويمكن أن نرى حقيقة أكثر جمالا علينا أن نعمل على خلقها . قد يكون ذلك أملا بعيد المنال ولكن على حد تعبير شاعرنا حافظ مامعناه " مهما بعد الطريق لا تفقد الأمل لأن هناك نهاية لكل طريق . "

السيد جنشر (جمهورية المانيا الاتحادية) (الكلمة بالالمانية) أعد النص الانجليزي بمعرفة الوفد) : ان الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تدرس الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي تجتمع بينما هناك انكماش اقتصادي خطير في العالم بعد عام ١٩٣٠ وللمرة الاولى بعد الحرب العالمية الاخيرة نرى ان معدل النمو الاقتصادي يتباطأ ، بل ان هناك انكماش على صعيد التجارة العالمية والتنمية الاقتصادية ، وللمرة الاولى نرى ان النمو الاقتصادي قد يصاب بالشلل امام عجز الميزان الخاص بالمدفوعات في الكثير من البلاد النامية ، وان التضخم والبطالة لهما اثر ضار على الكثير من البلاد الصناعية ، وان التضخم في العالم قد سبقه في البلاد الصناعية الكبرى مرحلة من التضخم الخاص بالعرض والطلب . . . أى انه كان هناك انفاق يفوق الدخل ولا بد من تعاون كل الدول حتى يسير الاقتصاد العالمي قدماً ونعطيهِ دفعة جديدة ، وان المستشار الفيدرالي السيد هيلموت شميدت اكد عدة مرات الضرورة الملحة في اتباع منهج التكامل الاقتصادي من اجل التغلب على التضخم وتقدم بعدة اقتراحات ، وقد تكون الاقتراحات التي تقدم بها تستهدف ليس فحسب مصلحة المجموعة الاقتصادية الأوروبية بل تستهدف ايضا العمل على الصعيد العالمي ، وفي الاسبوع الأخير وافقت حكومة المانيا الفيدرالية على برنامج يجمع بين الاستثمارات الاضافية وتحسين الهيكل الخاص بالميزانية ولا سيما فيما يختص بالمصروفات ، ونعلم جميعا معنى عدم التغلب على الانكماش الاقتصادي .

ان التنمية الاقتصادية والانماء ليسا فحسب اساسا لاستقرار الاقتصاد بل هما أيضا أساس للاستقرار السياسي والاجتماعي ، وفي نهاية المطاف فهما أساس اكيد للسلام الدولي . واننا نعلم الأثر الأكيد المترتب على التطور الاقتصادي العالمي كما اننا نعلم ان الاقتصاد على الصعيد القومي مرتبط بما يتخطى الحدود القومية .

ان تكافل الدول هو اليوم أساس العلاقات التي توجد بين البلاد الصناعية والنامية وان كانت الدول الصناعية في حاجة الى المواد الأولية وبتزول الدول النامية فان هذه البلاد في حاجة الى رؤوس الأموال وتكنولوجية البلاد الصناعية وكل مجموعة في حاجة الى اسواق المجموعة الأخرى لتسويق منتجاتها .

ان بلاد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تستهلك ٧٥ في المائة من اجمالي صادرات

الدول النامية ، وان ٢٠ في المائة منها يتم تبادلها بين الدول النامية ذاتها ، والـ ٥ في المائة الباقية تذهب الى البلاد ذات الاقتصاد المخطط .

ان معدل التنمية في البلاد الصناعية التي تسير على منهاج الاقتصاد الحر والبلاد التي لها اقتصاد موجه تسير في نفس الاتجاه في حقيقة الأمر، وان بلاد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية قد تتأثر باقتصاد البلاد النامية، وان الحالة الراهنة مما يؤكد ذلك . فيجب على كل فريق ان يستفيد من التنمية والا فاننا يجب ان نجابه مع الكساد . فان لم يتعاون كل من الفريقين في مجال التنمية فسوف يؤثر ذلك في نهاية المطاف على المصالح الخاصة بهما لأن ما يؤثر على فريق اقتصاديا يؤثر على اقتصاديات الفريق الآخر ، وفي الواقع هذا يعني انه لا يمكن لفريق أن يكسب اذا تقدم بمطالب لا تتماشى مع استمرار تقدم الاقتصاد العالمي وطلب إعادة توزيع الثروة الحالية بينما هناك كساد اقتصادي لا يمكن معه زيادة معدل التنمية بطريقة مستمرة الا اذا كان هناك اقتصاد عالمي متطور نام في المدى الطويل .

ان المجابهة والعمل الانفرادي يؤديان في نهاية المطاف الى الاضرار بالجميع ، وان التكافل يدعونا ان الى التعاون ويلزمنا بقبول المسؤولية المشتركة ويعطي لنا فرصة طيبة كبيرة للتعاون . يجب أن نتعاون حتى نصل الى التنمية الاقتصادية التي نرجوها والتقدم الاقتصادي الذي ننشده ، وفي المستقبل يجب أن يكون التعاون أساس التعامل للتعايش بين الجميع ، وان اهم عنصر في الوقت الحالي ، عكس الحال في عام ١٩٣٠ ، ان الحكومات تدرك تماما اهمية هذا التعامل وهناك مفاوضات اقتصادية ومؤتمرات اقتصادية كثيرة انعقدت في العامين الأخيرين لهذا الغرض ، وان المسائل الاقتصادية تؤثر في قلب الدبلوماسية الدولية وان الوفاق فيما يختص بالمنازعات الاقتصادية هو حجر الزاوية في السياسة الخارجية .

ان بلاد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وضعت القواعد التي تسمح لنا بالخروج من حالة الكساد الحالي وبدأت في تطبيق تلك المبادئ فهي لا تعوق التبادل التجاري رغم صعاب الميزان التجاري .

وان العامين الأخيرين أي عامي الانكماش في الواقع هما أساس لتطور مقبل على صعيد التكافل بين الدول الصناعية والدول النامية ، واني أفكر في اتفاقية لومي التي عقدت بين المجموعة

الاقتصادية الأوروبية والـ ٦٤ دولة الافريقية والكاريبية ومن المحيط الهادى ، ولم يحدث
في الماضي مثل هذا الاتفاق بين البلاد الصناعية والبلاد النامية في اطار من تكافل الحقوق
والتعاون المستمر في المستقبل .

ان اتفاقية لومي تترجم في الحقيقة مفاهيم جديدة :
فهي تسمح للبلاد النامية أن تصل بسهولة الى الأسواق الأوروبية بينما تطلب الدول
الأوروبية المعاملة بالمثل ، وهذا المفهوم للحرية التجارية قد وافقنا عليه في ألمانيا الاتحادية منذ
البداية ، ان أننا نأخذ في الاعتبار مستوى التقدم بين الشركاء .
كما تدخل الاتفاقية نظام تثبيت موارد المواد المصدرة من افريقيا والكاربيبي والمحيط الهادى .

كما تشجع التعاون على الصعيد الصناعي .
وعلىنا منذ الآن أن نزيد من روح تحمل المسؤولية المشتركة طبقا لاتفاقية لومي كلما كان
هناك تفاوض عالمي بين البلاد الصناعية والبلاد النامية ، وعلىنا من أجل التعاون في اطار التكامل
الاقتصادى أن يكون هناك هيكل أكثر عدالة وأكثر توازنا .
ان السيد رومور وزير خارجية ايطاليا وافق على هذا الهدف باسم الدول التسع المنضمة
في المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وقال ان المجموعة تسهم في هذه المنجزات بطريقة فعالة ،
أما ألمانيا الاتحادية فسوف تسهر على نفس المنهج .
ان هدف التعاون بين البلاد الصناعية والبلاد النامية لهو هدف مزدوج ، علينا أن نخرج
الاقتصاد العالمي من الانكماش ونسبر به على طريق التنمية ، وان الجهود القومية لا تكفي وحدها ،
ان التنسيق بين الدورات المختلفة يعني أن تنمية الاقتصاد القومي وتنمية الاقتصاد الدولي لا يمكن
أن ينفذا الا بتضافر الجهود والتعاون الوثيق . علينا - وهذا الأمر له أهمية قصوى - أن نعد
طريق التنمية بطريقة تسمح للبلاد النامية بالتنمية السريعة أسرع من ذي قبل .
أما الاقتصاد العالمي فيجب ألا يزيد فقط ، بل يجب أن يسير بطريقة تقلل باستمرار من
الهوة التي توجد بين البلاد الصناعية والبلاد النامية ، ويجب أن نسد الشفرة ، وهي العمل
الأكبر في هذا الزمن . هاهو المعيار الذى سيحكم علينا الآن وفي المستقبل .
وعلىنا لنقوم بهذا الواجب أن نعلم اذا كانت البلاد النامية سوف تقوم بنفسها بكل الجهود
لتسخير كل موارد لها لهذا المطلب ، ويجب على الدول الصناعية أن تقدم معونة أساسية ، وأن
تتشاور البلاد النامية من أجل اعداد النظام الاقتصادى العالمي من أجل التنمية السريعة .

ان مسألة التنمية الاقتصادية العالمية هي أساس مداولاتنا ، وتستجيب لكل متطلباتنا - ولكل مصالحنا وسوف نعطي للاقتصاد العالمي ، ولكل فريق أن يحصل عليه للاستجابة لمصالحه - ويجب أن نتذكر دائما أن النظام الذي أعد بعد الحرب العالمية سمح بزيادة التنمية الاقتصادية ، ليس فحسب للبلاد الصناعية ولكن بالنسبة للبلاد النامية أيضا بين ١٩٦٠ و ١٩٦٤ أى بعد العقد الانمائي الأول ، ووصلت الدول النامية الى معدل نمو قدره ٦ في المائة وهو أعلى من معدل النمو في البلاد الصناعية في نفس الفترة .

ويديهي أن الدخل الفردي لم يزد بنفس النسبة ، ونحاول أن نسبر بطريقة أسرع فسي البلاد النامية ، بيد أن ما يعوق ذلك هو الانفجار السكاني ، وإذا تمكنت البلاد النامية من الاقلال من معدل زيادة السكان فسوف تسرع في التنمية الاقتصادية القومية أى الاقتصاد الخاص بالبلاد النامية .

وعلى ذلك فان معدل التنمية أى معدل ال ٦ في المائة معدل يجمع بين جميع الدول النامية ، بيد أن هناك مجموعة من الدول أقل تقدما لم تستفد بهذه التنمية كما ينبغي ، ويجب أن نغير من هذا الحال ، والحل المطلوب هو أن نحسن من مناهج التسويق ولا نبقي في اطار البروقراطية على الصعيد العالمي .

ان النظام الاقتصادي العالمي يستهدف تنسيق توزيع العمل بين ١٥٠ دولة ذات سيادة ولها نظم اقتصادية مختلفة وان هذا الواجب المعقد لا يمكن أن يصل الى ما هو مطلوب الا في اطار الحرية الاقتصادية ، وليس في اطار الاقتصاد الموجه حتى لا يكون هناك شلل وفقدان للموارد . ان جمهورية المانيا الاتحادية عندما اضطرت الى اعادة بناء اقتصادها بعد الحرب ، ناقشت هذه المناهج ، أى هل تختار الاقتصاد الحر أو الاقتصاد الموجه ، وإذا كانت قد حصلت على اقتصاد متطور وعلى هيكل اجتماعي متوازن فان ذلك يعود الى أنها قد قررت أن تسبر على طريق النظام الحر . وعلى أساس هذه الخبرة فنحن نوافق على اعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي ، ونعترف على أى اقتصاد موجه على الصعيد العالمي ان قد يعوق التنمية الاقتصادية بالنسبة للبلاد الصناعية والبلاد النامية في نفس الوقت .

ان النظم الحالية للاقتصاد الحر لهي العامل المشترك دون أن ننظر في نفس الآن الى النظم الاقتصادية المختلفة الخاصة بكل دولة من الدول ، فان هذا النظام وحده هو الذي يحترم سيادة كل دولة من الدول ويسمح بتعاون الدول على أساس من المساواة على الصعيدين العالمي . فعلى اذن أن نبقي على فاعلية الأسواق ونربط بين هذا المفهوم والتعايش الفعلي بين الدول أي أن نمنع سيطرة الأقوياء على الأسواق وأن نعطي في هذه الحالة الفرص المطلوبة للضعفاء .

ان الاقتصاد الحر يجب أن ينسق بين المصالح المختلفة ، ويتطلب هذا برنامجا منسقا للتعديلات المطلوبة . ماهو البرنامج ؟ أود أن أشير الى أهم مبادئه .

أولا ، علينا أن نفتتح أكثر من ذي قبل أسواق البلاد الصناعية لمنتجات البلاد النامية والمواد المصنعة في تلك البلاد .

ثانيا ، علينا أن نحاول إيجاد استقرار فيما يختص بموارد المواد المصدرة من البلاد الأقل نموا والمتأثرة أكثر من غيرها بالأزمة .

ثالثا ، يجب أن نمنعذبذبة أسعار المواد .

رابعا ، حتى يكون هناك انماء اقتصادى علينا أن نمد كل الدول التي تطلب ذلك بالمواد الأولية اللازمة لها .

خامسا ، علينا أن نسرع في تصنيع البلاد النامية عن طريق التعاون الصناعي والاقتصادى .

سادسا ، ان نساعد في تسهيل وتطوير نقل التكنولوجيا من البلاد الصناعية الى البلاد النامية .

سابعا ، علينا أن نزيد بكل شدة من الانتاج الزراعي و انتاج المواد الغذائية في البلاد

النامية .

ثامنا ، علينا أن نزيد بكل الوسائل المتاحة من وصول رؤوس الأموال اللازمة الى البلاد

النامية وبطريقة ملائمة الى البلاد الفقيرة من بينها .

تاسعا ، علينا أن نعيد النظر في نظام النقد العالمي حتى

يسهم هذا النظام النقدى العالمي في زيادة التجارة الدولية وفي الابقاء على القيم النقدية .

واسمحوا لي يا سيادة الرئيس ، أن أتقدم ببعض الملاحظات .

ان فتح الأسواق يجب أن يسمح للبلاد النامية بأن تسهم في تزايد التبادل التجارى

ولذا تحاول جمهورية ألمانيا الاتحادية أن تدافع عن تخفيض التعريفات الجمركية وعن عدم وجود أى

حواجز أمام التجارة وتحسين التبادل ولا سيما بالنسبة لمصالح البلاد النامية التي ترسل موادها الى

البلاد الصناعية طبقا للاستيراد ، فان بلادى على رأس قائمة بلاد الاقتصاد الحر ، واذنا قارننا

بين مجموعتنا ومجموعة الاقتصاد الموجه ، نجد في هذا الاطار أكبر الفرص لزيادة التبادل التجارى

لمصالح البلاد النامية . وعلى أسواق البلاد الصناعية أن تستقبل أكثر من ذي قبل المواد والمواد

الصناعية الآتية من البلاد النامية ، وأما التعريفات الجمركية في البلاد الصناعية فهي أضعف مما هو

عليه الحال بالنسبة للمواد المصنعة والنصف مصنعة الآتية من البلاد النامية ، وهناك هدف أساسي وهو أن نخفف من التعريفات الجمركية بالنسبة لتلك المواد ، ويجب أن ندعم النظام التفضيلي بالنسبة للمواد المصنعة الآتية من البلاد النامية .

ان جمهورية المانيا الاتحادية لهي بلد يساند مبدأ وصول السلع المصنعة من البلاد النامية بطريقة تفضيلية ، وأما عن تقسيم العمل على الصعيد الدولي ، فتخرب جمهورية المانيا الفيدرالية مثلاً يمكن أن يحتذى به كل الدول الصناعية . وهو أن استيرادنا مواد نصف مصنعة آتية من البلاد النامية قد ازداد في سنة ١٩٧٣ بنسبة ٥٦ في المائة وأن معدل الزيادة لأكثر بكثير من زيادة المواد المرسلة من البلاد الصناعية الى البلاد النامية ، وبين سنة ١٩٧٢ و ١٩٧٤ تضاعف حجم المواد النصف مصنعة المستوردة من البلاد النامية . وهذا الانفتاح بالنسبة لمواد العالم الثالث كموا اولية أو نصف مصنعة من أكثر الأمور فائدة بالنسبة لمجموعة البلاد النامية . وأتوجه بالنداء لكل الدول الصناعية أيا كان نظامها الاقتصادي حتى تقوم ببذل الجهود من أجل هذا الانفتاح .

ان المجموعة الأوروبية كانت هي أول مجموعة تدخل نظاماً تفضيلياً عاماً بالنسبة للمواد الأولية الآتية من البلاد النامية ، وحاولت جاهدة أن تحسن هذا النظام التفضيلي . ان المجموعة الأوروبية مصممة على الاستمرار على هذا النهج وهي ترى أن من الضروري أن نعتزف جميعاً بأهمية النظام التفضيلي بعد سنة ١٩٨٠ .

نعود الآن الى مسألة تثبيت موارد المواد المصدرة ، فان معظم البلاد النامية يرتفعون اقتصادها بموارد المواد المصدرة ولا سيما أن ميزانياتها تعتمد على هذه الموارد ، وهذا يعتبر هدف أساسي بالنسبة لها ، وتدرك تماماً ألمانيا الفيدرالية أهمية هذا الهدف وتسانده . ان الحكومة الاتحادية ترى أنه يجب مساعدة البلاد الأفقر والتي تتأثر أكثر من غيرها من الأذى حتى يكون هناك تثبيت في موارد المواد المصدرة من تلك البلاد . وفي اجتماع وزاري في ٩ حزيران / يونيه ١٩٧٥ للوزارة الاتحادية قبلنا ما عرضه صندوق النقد الدولي حتى نمد البلاد النامية بائتمان بشروط أفضل ، وان الحكومة الاتحادية ترى أن مد تلك البلاد بسدس مخزون الذهب في صندوق النقد الدولي لهو خطوة أولى ، وفي إطار المشاكل التي نجابهها أعتبر ان هذا الحجم

غير كاف ، ولا بد من زيادته مستقبلا . وان فاعلية هذه الاتفاقية قد تزداد اذا عولمت بمرونة وذلك في اطار الائتمان ، وعدم طلب تغطية الديون بشروط صارمة .

أما تثبيت موارد المواد المصدرة للبلاط النامية وللبلاط الصناعية ، فهذا الأمر له نفس الهمية ، ولكن يفيد البلاط النامية أكثر من غيرها ، ويسمح للبلاط الصناعية أن تستفيد من المزيد من الموارد اذا قورن اقتصادها باقتصاد البلاط النامية . وقد يحسن هذا الرصيد الكمي والنوعي التغطية المطلوبة وشروط السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي . وأما عن نذب الأسعار الى جانب تثبيت أسعار المواد الأولية المصدرة ، فان حكومتي تساند الرأي القائل بمنع تذبذب أسعار المواد الأولية لصالح الجميع .

وان حكومة ألمانيا الفيدرالية على استعداد للنظر في الاتفاقيات الدولية على أساس منسج تذبذب الأسعار الخاصة بالمواد الأولية وأسعار التوازن بين العرض والطلب وايجاد علاقة بين التكلفة والعائد .

ان جمهورية ألمانيا الاتحادية لتشارك في كل الاتفاقيات الخاصة بالمواد الأولية وساهمت في كل المفاوضات التي جرت في هذا الأمر ، وسوف تستمر على هذا النهج ، وتريد حكومتي أن تكون هذه الاتفاقيات اتفاقيات فعالة قدر المستطاع ونهني أنفسنا ان أننا نأمل الآن أن نرى عددا أكبر من الدول وهي تشارك في الاتفاقيات الحالية ، وما نستهدفه هو أن نصل الى أسعار تفيد المنتج وتفيد المستهلك ، مما يسمح بايجاد هذا التوازن المطلوب بين زيادة الانتاج وزيادة الاستهلاك . وان حكومتي قد تقبل زيادة الاسعار اذا كانت تتمشي والعرض والطلب .

أما زيادة أسعار المواد الأولية دون أن يكون هناك توازن فهذا يعني زيادة الانتاج بطرق صناعية لا يمكن لها أن تستمر .

ففي العالم الذي يعاني من النقص في المواد ليس من الحكمة في شيء أن ننتج ما لا يمكن أن نستهلكه ، وعلينا أن نتساءل اذا كانت الاسعار المبالغى فيها تفيد فعلا المنتج ؟ ، تلك الأسعار المبالغى فيها تعني في نفس الوقت الاقلال من الطلب بالنسبة للعرض ، وأن هناك منتجين جدد ايزيدون من حجم المعروض ، ونجد أن هناك موارد متزايدة فيما يختص بالمواد المصدرة دون أن تزداد التنمية الاقتصادية فعلا .

وأخيرا فإن المواد الأولية تصل الى البلاد الصناعية كمواد أولية أو نصف مصنعة غـــبر أن البلاد الصناعية تصدر هذه المواد مصنعة وأن نقل الموارد بتلك الطريقة قد يؤثر على البلاد النامية ويفيد فقط بعض البلاد الصناعية . ان هذه المشاكل لها نفس الأبعاد اذا كانت هناك مؤشرات على أساس أسعار التصدير ولكن دون أن تكون هناك مشاكل إضافية .

ان نظام المؤشرات يوصلنا الى بعض المشاكل التي يصعب حلها ولكن نظام المؤشرات العالمي قد لا يأخذ في الاعتبار الأهمية الانتاجية ولكل هذه الأسباب جميعا فان حكومة ألمانيا الفدرالية على يقين من أن زيادة تصدير المواد الأولية من البلاد النامية له هدف يجب أن نصل اليه لا عن طريق فرض أسعار ولكن عن طريق الاستجابة لمتطلبات السوق أى زيادة الانتاج ومن ثم زيادة الموارد والمبيعات وتحسين التسويق والعمل في المراحل الأولى من التصنيع حيث لا يمكن أن تكون هناك في البلاد الصناعية وأن يكون هناك ما يسمح من مجابهة المواد المصنعة ونصنف مصنعة في البلاد النامية .

ومن ثم يعطى هذا للبلاد النامية الكثير من الفرص الخيرة متاحة حاليا وحكومتى على استعداد للتعاون في هذا الصدد ، وسوف نحاول تشجيع تحويل المواد الأولية محليا . وهذا يجبرني الى الحديث عن مشكلة الضمان والتمويل وحتى في حالة الكساد لايجب أن نغض النظر عن ضرورة مد الدول الصناعية بالمواد الأولية ، ان التنمية الاقتصادية العالمية التي نريدها ، وأنه بينما هناك انفجار سكاني سريع يؤدي الى زيادة استهلاك المواد الأولية فيجب علينا أن نعرف ماهي الطرق التي تمكننا من ايجاد انتاج كاف وأن نسعى في البحث عن موار جديدة وايجاد الخدمات الأساسية التي تسمح بنقل المواد الأولية وتسويقها ولا يمكن حل هذه المشكلة الا عن طريق التعاون بين البلاد الصناعية والبلاد النامية وهذا يمنع استغلال الموار الأولية للبلاد النامية دون أن يفيد ذلك الدول النامية فقط .

ان مشكلة التمويل بالمواد الأولية قد تصبح المشكلة الأساسية بالنسبة لبعض المواد الأولية وليس فقط بالنسبة للحبوب ، وعلينا أن نعلم كيف يمكن أن ننظم ، على الصعيد المالي والتنظيمي ، التعاون بين الدول الصناعية والبلاد النامية وأن نعلم كيف يمكن لنا أن نعد مناهج تتماشى وهذا الهدف في إطار المفاوضات الخاصة بين البلاد الصناعية والبلاد النامية . ان المشكلة

هي كيف يمكن أن يكون هناك تقدم متوالم بين الدول الصناعية والبلاد النامية وفي إطاره ———
التوالم في التنمية فان البلاد النامية تجابه خطر الارتداد الاقتصادي ولا سيما عند ما تضرر موارد
وعندما تحصل على الخبرة التكنولوجية التي هي في حاجة اليها .

وقد وافقنا في المؤتمر الثاني للتجارة والتنمية على مبدأ زيادة التصنيع والاسراع في تصنيع
البلاد النامية وسوف تتعاون حكومتي من أجل بلوغ هذا الهدف . ان تصنيع البلاد النامية قد
يدخل تغييرا جذريا على الاقتصاد العالمي ، وبالنسبة للقطاعات الضعيفة في البلاد الصناعية
، كما يقال ، أمر يجب أن تعد تلك الدول قطاعات اقتصادية بديلة على أساس حالة الأسواق ومرد
هذه القطاعات بالمعونات ويجب أن نعيد توجيه القطاعات الضعيفة الى أنشطة جديدة ———
نخرج من الكساد الى التنمية لأن التنمية في البلاد الصناعية وبلوغ أهداف البلاد النامية لأمر واحد
وهدف واحد ، من حيث تحسين نقل التكنولوجيا بالارتباط مع تصنيع العالم الثالث وزيادة منهج
التنمية العامة ، وهكذا تؤكد حكومة المانيا الاتحادية دور العلم والتكنولوجيا من أجل بلوغ هذه
الأهداف .

ان حكومة المانيا الاتحادية تحاول جاهدة أن توجد التعاون المطلوب في الاطــــــــار
الثنائي أو المتعدد الأطراف وتدعم الخدمات الأساسية العلمية والتكنولوجية في البلاد النامية
مما يسمح لتلك البلاد من استيعاب التكنولوجيا المطلوبة ، وقبل كل شيء يجب أن نسمح للبلاد
النامية بالوصول والحصول على التكنولوجيا المطلوبة . وفي العديد من القطاعات فانه من الضروري
أن نستبدل الوسائل في البلاد الصناعية التي تتخذ الرأسمال أساسا مناهج جديدة تركز على
مناهج العمل ، ان حكومة المانيا الاتحادية تبحث في تحسين شروط نقل التكنولوجيا وفي اطار
مؤتمر التجارة العالمي سوف تتعاون بشكل بناء من أجل اعداد منهج جديد عالمي لنقــــــــــــــط
التكنولوجيا والاسراع في تصنيع البلاد النامية .

وغالبا فان هذه الأهداف لا يمكن بلوغها الا عن طريق التعاون الصناعي بين البــــــــــــالاد
النامية وبعض شركات البلاد الصناعية التي لها اقتصاد حر ، ولا بد من أن تكون هناك مؤسسات
مشتركة بين الفريقين وان نمد بالمعونة المالية تلك المؤسسات وتوفر لها الضمانات اللازمة وعلينا أن
نعلم ماهي الشروط التي تريد بها البلاد النامية لمثل هذا التعاون هناك أمران : الثقة المتبادلة ،

والانضمام القانوني الطويل الأمد أى على الصعيد الدولي وأن نعد من أجل التعاون الصناعي ما يسمح بالاستجابة لتلك الشروط وهذه هي الشروط الأساسية للتنمية الاقتصادية العالمية .

وان كركم باقتراح تقدم به السيد هيلموت شميدت وزير المالية في ذلك الوقت وهو الآن مستشار المانيا الاتحادية ، فقد اقترح في سنة ١٩٧٤ ان تكون هناك مبادرات خاصة بالشركات المتعددة الجنسية وخاصة بالبلاد التي تستقبل تلك الشركات ، واخيرا تحدث عن زيادة المواد الغذائية في البلاد النامية التي يجب ان يعطى لها الاولوية في البلاد التي تعاني من النقص في التغذية . وبالنسبة لمؤتمر الغذاء العالمي ، فانه أوضح ان زيادة المواد الغذائية تتم بمعدل ٣٦٪ في البلاد النامية ، ونظرا لهذه المؤشرات الخطيرة فعلى البلاد الصناعية والنامية ان تتعاون من أجل بلوغ الهدف القصير المدى ، اى ان الامداد غير الكافي في دول العالم الثالث لا يزداد سوءا ، فهذه المسألة مهيمنة بالنسبة للبلاد التي تعاني من النقص ويجب ان يعالج ذلك عن طريق زيادة الموارد الغذائية في تلك الدول ، ولذلك يجب ان نعطي الاولوية لزيادة الانتاج الغذائي وسوف نمسك بالمساعدة لبلوغ هذا الهدف ونساند ايضا الضمان الدولي للغذاء العالمي ، وهذا ما اقترحتة منظمة الاغذية والزراعة ، ونؤيد ايجاد مخزون من الحبوب في المستقبل ، وتنسيق هذا الامر من أجل سد الحاجات الملحة التي قد تظهر مستقبلا ، وهكذا نضمن الغذاء العالمي ، بيد أن الزراعات المختلفة والنتاج الزراعي يجب ان يكون معلوما مقدما حتى نتجنب الازمات الغذائية ، وان حكومتى سوف تسهم ايضا في نظام عالمي للاعلام في اطار عمل منظمة الاغذية والزراعة ، وان الدورة السابعة للجمعية العامة يجب ان توجه نداء حتى يسهم الجميع في هذا النظام ويضمن للجميع الغذاء العالمي . اما عن نقل رؤوس الأموال حتى اذا كانت استراتيجية التنمية تعطي للتبادل التجارى ، ولنقل رؤوس الأموال اهمية خاصة فان هذا النقل ، اى نقل رؤوس الأموال لهو من اساس التعاون بين الدول الصناعية والدول النامية . ونعتقد ان تدفق رؤوس الأموال شرط اساسي لتمكين الدول النامية من بلوغ معدل التنمية المطلوب ، بيد ان هذا قد يكون مطلوبا اكثر للبلاد الاقل حظا والتي ليس لديها مواد اولية او اطر صناعية .

وان حكومة المانيا الاتحادية قد ساعدت في عام ١٩٧٤ بطريقة فعالة وكانت سنة صعبة ، وعلينا ان نعلم جميعا ان امكانية زيادة المساعدات يرتفع بالنسبة لالمانيا وبالنسبة للبلاد الصناعية باختفاء الكساد العالمي ، وبفضل سياسة الاستقرار التي نتبعها في المانيا الاتحادية فان ما نقوله المانيا وما تعد به له قيمته .

اننا نسير على سياسة الاستقرار التي تفيد البلاد النامية ، وفي العام الماضي فان البلاد المنتجة للبترول أصبحت بلادا لديها فائض من الاموال التي يمكن ان تساعد بها الغير ، وحتى تكون هذه المساهمات فعالة ، فيجب أن يكون هناك تعاون وثيق بين البلاد الصناعية والبلاد المنتجة للبترول مما يسمح بتمويل المشاريع بطريقة مشتركة ومدها بالتقنيات اللازمة ودراسنا بعض الوسائل التي تمكن من هذا التعاون الثلاثي ، ويجب ان ندعم التعاون في هذا الميدان ، والى جانب الزيادة في الكم يجب ان نحسن ايضا من نقل رؤوس الأموال . فان رؤوس الاموال كانت تحصل على فائدة ١٨٥ ٪ في سنة ١٩٧٤ ، اما البلاد التي كانت تنفق اكثر من غيرها فانها تحصل على شروط خاصة بفائدة لا تتعدى ٧٥ ٪ ولمدة خمسين عاما .

اما بالنسبة لاعادة تنظيم النقد العالمي فاننا نعتقد ان هذا التنظيم للنظام النقدي العالمي امر هام ولا سيما بالنسبة لشروط السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي ، ويجب ان نحدد من مفعول النقد القومي لبعض البلدان .

ان التعاون النقدي يجب ان يتخذ اساسا حقوق وواجبات كل الدول ، وان حكومة ألمانيا الاتحادية لترحب باشتراك البلاد المنتجة للبترول في رصيد صندوق النقد الدولي وزيادة نصيبها من ٥ ٪ الى ١٠ ٪ مما يوضح زيادة مسؤوليات تلك البلاد تجاه النظام النقدي العالمي ، والى جانب زيادة حصتها فان ذلك يؤثر دون شك في موقفها كدول تدخل في اطار مجموعة الدول النامية ويؤدي هذا الى خفض قيمة الفائدة طبقا للتسهيلات النقدية التي وصلت الى ٣٠٠ مليون دولار كحقوق سحب خاصة .

وعلاوة على ذلك فان حكومة ألمانيا الاتحادية ستسهم نحو معاونة الحقوق الواردة تحت نظام التسهيلات المقدمة من الدول المنتجة للبترول .

ان نظاما اقتصاديا اكثر توازنا بين البلاد النامية والبلاد الصناعية لا يمكن أن يكون أمرا ينفذ دفعة واحدة ، وعلى السياسة العالمية في الاعوام القادمة ان تأخذ هذا في الاعتبار . ان حكومة ألمانيا الاتحادية لترغب في الاسهام باعتبارها شريك وترغب في زيادة الحوار بين البلاد الصناعية وبلاد المعانم الثالث ، وذلك من اجل الوصول الى ايجاد توازن بين المصالح المختلفة وعبير الحوار ، ونريد تحقيق المنجزات العملية لنستفيد بكل اسكانياتنا ، ونستفيد بعلاقاتنا

الثنائية ، لنستفيد من التعاون في اطار المنظمات الدولية ، لنستفيد من التقابل بين شعوبنا ، لنستفيد من أخطاء الماضي ، لنصل الى تنظيم أفضل للعلاقات الاقتصادية على الصعيد العالمي ، وفي هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد لنكن جميعا شركاء على قدم المساواة ، لنعتبر قبل كل شيء أنه طالما يوجد تكافل فان ما يهم ليس الازدهار لكلّ منّا بل الازدهار للجميع .

ان القوى الاقتصادية أسىء استخدامها مثلما هو الحال بالنسبة للقوى السياسية أو العسكرية وكانت هناك دائما قوى مستغلة ، ولنتجنب مثل هذا الاستغلال في المستقبل ، وهذا هو واجب الأمم المتحدة في التغلب على الاستغلال في كل أشكاله . ان الذى له القوة لا يجب أن يجعل من هذه القوة حقا يستخدمه دون قيود ويجب أن يكون هناك نظام اقتصادى عالمي يقوم على أساس التعاون العادل وعلى أسس واضحة ، وفوق كل شيء امكانية تطبيق تلك الأسس .

ان كل دول العالم أيا كان حجمها كبيرا أو صغيرا لا يجب ان تكون طاقتها الاقتصادية محدودة ، بيد أنه لكي يكون الأمر هكذا ولحل مشاكل القرن العشرين والتغلب على مشاكل هذا القرن من الفقر والجهل والجوع ، لن يكون أى عمل كافيا اذا استعملت بعض البلدان مواردها لمجابهة الآخرين . وفي هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في أيدينا مفتاح لتعاون أفضل فيجب ألا نترك جانبا هذه الفرصة الذهبية .

السيد فرايدينلند (النرويج) (الكلمة بالانجليزية) : اننا الآن في منتصف

العقد الثالث للتنمية ، وان كل استراتيجية التنمية ينبغي أن يعاد تقييمها من جديد . وفي هذا الصدد يتعين علينا جميعا أن نهتم بما أظهرته اللجنة الاقتصادية عن قصور هذا العقد الثالث للتنمية ، ومن دواعي الغبطة أن الأمم المتحدة تدعو لعقد دورة خاصة في مثل هذا الموقف ، وهي تعكف على التعاون الاقتصادي العالمي والتنمية ، وان القرار الذي اتخذته الدورة الثالثة في العام الماضي وكذلك خلال الدورة التاسعة والعشرين الخاص بميثاق وواجبات الدول الاقتصادية قد أضاف بعدا جديدا الى كافة عمليات التنمية ، وطرح المشكلة ببعد أكثر حدة وان هذه الدورة الخامسة تشكل فرصة جديدة بالنسبة للمجتمع العالمي لكي يعكف على دراسة هذه الأوليات .

ان الدورة السادسة الخامسة قد أكدت على ضرورة توضيح المفاهيم التي ينبغي أن تكون أساسا للنظام الاقتصادي العالمي الجديد الأكثر عدالة ، وان الصعوبات التي نصادفها الآن هي أن الدول الغنية والدول الفقيرة ينبغي أن تحدد الميادين التي ينبغي أن تتعاون فيها من أجل بناء العالم الجديد ، وأن تحدد معا الأسلوب الذي ينبغي اتخاذه بالنسبة لمعالجة هذه المشكلات وان ما يتعين علينا الآن هو تحديد الإرادة السياسية التي ينبغي أن تشمل في إرادات سياسية يمكن أن تشكل نداء بالنسبة للأمم المتحدة حتى تعمل في إطارها .

واننا نفترض أن مثل هذه المفاوضات يجب أن تكون في جو من التفاؤل ، وان اعداد هذه الدورة قد اتسم بكثير من الواقعية بين البلدان المتقدمة وبين البلدان النامية ، وخلال سلسلة المفاوضات التي جرت فان مختلف المجموعات قد دخلت في حوار بناء وهذا يشكل خطوة على طريق النظام الاقتصادي الجديد ، وانني أعتقد اننا الآن نوجد في موقف يتعين علينا فيه أن نواجه قلق البلدان النامية ، ويتعين علينا أن نقيم الاعتبار لمصالح هذه البلدان وهذا فأل طيب ليس فحسب بالنسبة للدورة الخامسة ولكن أيضا بالنسبة لمستقبل البشرية جمعاء وفي عالم أصبح فيه التكافل متزايدا ، ومن الأهمية الحيوية بمكان أن المصالح الوطنية يمكن أن تفصل وتترجم بطريقة أوسع مثل الاهتمام الذي نبديه نحن جميعا بالتعاون الدولي ، وأن نعطي الاعتبار اللازم بدلا من أن نجد أنفسنا أمام عالم يتواجه اقتصاديا ويتواجه بالأسلحة .

ان مشكلة التنمية هي مشكلة عامة وهي تتطلب جهودا منسقة وجهودا عامة تتناول مجموعات كثيرة وميادين عدة ، وسوف أعالج ثلاثة قطاعات رئيسية وهي : المساعدة والتجارة والتصنيع . والمعترف به الآن أن مشكلة التنمية تتجاوز مجرد المساعدة التي تحدد بطريقة ضيقة ولكن ينبغي أيضا أن نعترف أنه بالنسبة للمستقبل القريب فان مساعدات التنمية لها دور كبير ينبغي أن تضطلع به وخاصة بالنسبة للبلدان الأكثر فقرا . ولهذا السبب فاننا نرى أن هذه الدورة ينبغي أن تؤكد من جديد الأهداف التي حددتها الاستراتيجية الدولية للتنمية وأن ندعو البلدان المتقدمة ألا تدخر أى جهد من أجل بلوغ هذه الأهداف .

وفيما يتعلق ببلدى فان النرويج تود الوصول الى هدف ٧٠ في المائة هذا العام — من اجمالي الناتج الوطني ، وان حكومتي قد تعهدت بأن تزيد هذه النسبة بطريقة متدرجة لكي تصل الى ١ في المائة في عام ١٩٧٨ ، واننا مستعدون أيضا أن نقف الى جانب البلدان النامية لكي نجد أساليب ملائمة لتحويل الموارد من أجل التوصل الى حقيقة أن خطط التنمية في هذه البلاد ينبغي أن تكون خاضعة لظروف البلدان المتقدمة الأخرى ولهذا السبب فاننا دافعنا عن العلاقة بين حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي وتمويل التنمية ، وان عملية مساعدة البلدان النامية على اقامة برامج وخطط تنمية — كما أشرت الى ذلك — ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار ، وهذا يقودنا بالتالي الى المسألة الثانية وهي مسألة التجارة الدولية التي أشرت اليها آنفا واننا نعرف أن ٧٥ في المائة تقريبا من الكسب الذي تحققه الدول يأتي من المواد الأولية ، وان تجارة المواد الأولية تتعرض لكثير من الذبذبات والتقلبات وتعاني من تدهور معدل التبادل ، ومن ثم فلا بد من اتخاذ اجراءات حتى يمكن للتجارة الدولية للمنتجات الأولية أن تتم على أسس تتسم بالاستقرار ، ويتعين علينا أن نصل الى اتفاقات تكون ملزمة ويكون هدفها مقاومة التذبذبات والتقلبات التي تتعرض لها الأسعار وحتى يكون ذلك عاملا من أجل استقرار السوق .

ومنذ مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للتجارة والتنمية فان النرويج أيدت المعالجة المتكاملة بالنسبة لمشروع المواد الأولية ، واننا ندافع بقوة عن العمل الذي تم في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في هذا المجال ، كما أننا نؤيد المبادئ التي ينبغي أن يقوم عليها البرنامج الموحد ولهذا السبب فاننا نؤيد الاقتراح الرامي الى اتخاذ اجراءات بالنسبة للسوق وبالنسبة للمخزون العالمي

وبالنسبة لإنشاء صندوق للتمويل ، ومن ثم فإنه من الأهمية بمكان أن ندرتنا الخاصة هذه ينبغي أن تبحث المواد الأساسية بحيث يمكن لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الرابع أن يصل الى نتائج ملموسة ومحددة في هذا الصدد .

وان العمل على استقرار أسعار المواد الأولية يشكل عنصرا بالغ الأهمية في هذا الصدد ، ومع ذلك فان هذه الاجراءات ينبغي أن تستكمل أيضا باحداث تغييرات هيكلية على المدى الطويل يمكن أن تشجع على تنويع اقتصاديات البلاد النامية .

وان حكومتي لتؤيد مطالب البلدان النامية التي تدّالِب بنصيب أكبر في الصناعة في العالم ،
واننا ندرك أن التغييرات الهيكلية بالنسبة لاقتصاديات بلدان العالم الثالث ينبغي أن تتم على
أساس عادل ، وأن كافة البلدان الصناعية ينبغي أن تواجه هذا التحدي ، ويتعين علينا أن نتخذ
إجراءات منسقة في هذا الصدد . ومن أجل تسهيل عملية التصنيع في البلدان النامية ، فلا بد من
تشجيع وصول موارد البلدان النامية الى أسواق البلدان المتقدمة ، وان ما يخلق حكومتي بصورة أكبر
هو أن فرع في الصناعة لا ينبغي أن يكون ضحية وحيدة في هذا الصدد ، ولكن ينبغي أن تكون
أعمالنا جميعا منسقة كأمم . ولهذا فقد اقترحت حكومتي على البرلمان النرويجي إنشاء صندوق يمكن
أن يساعد صناعاتنا في عملية إعادة توزيع الموارد على أساس عادل بين البلدان النامية والبلدان
المتقدمة . كما أن حكومتي قد وضعت خطة في هذا الصدد من أجل بلوغ هذا الهدف ، واننا
نعتبر ذلك جهدا جادا من جانبنا من أجل الاستجابة الى مطالب النظام الاقتصادي العالمي
الجديد الذي ينبغي أن يكون أكثر عدالة وانصافا .

وفيما يتعلق بالتجارة الدولية فإن هذه الدورة يتعين عليها أن تؤكد على حقيقة أن مفاوضات "الجات" تستحق اهتماما كبيرا بالنسبة للبلدان النامية ، ووفقا لـ إعلان "طوكيو" فإن هـذه المفاوضات ينبغي أن تقدم فوائد اضافية بالنسبة لهذه البلدان . وانتظارا لمفاوضات "الجات" فإن البلدان المتقدمة يتعين عليها أن تشجع على تحسين خططها العامة ، الخاصة بالتعريفات الجمركية . وقد اقترحت حكومتني على البرلمان النرويجي أن يتوسع في قوائم التعريفات التفضيلية بالنسبة للمنتجات التي تدخل السوق النرويجية . واننا نقترح أيضا انشاء مؤسسة استشارية من أجل اعطاء ارشادات بالنسبة للبلدان النامية التي تريد أن تدخل في السوق النرويجية .

وفي مجال التصنيع فان المؤتمر الثاني لمؤسسة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة في "ليما" قد اتخذ قرارات ، واننا نؤيدها تأييدا كاملا وينبغي ان تعمل على تنفيذها . وفي هذا الصدد

فان الحكومات ينبغي عليها أن تتدخل . . . وينبغي أن تؤكد كذلك أن الصناعات الخاصة لها اسهام كبير يمكن أن تسهم به . ولهذا فان حكومتي تحاول أن تشجع الصناعات الخاصة التي يمكن أن تسهم في تصنيع البلدان النامية ، وعلى هذا فقد اقترحت حكومتي أن تقدم أموالا تحت صورة قروض من أجل استغلالها في مؤسسات مشتركة في البلدان النامية ، ومن البديهي أن هذه المؤسسات يمكن أن تدار وفقا لخطط التنمية في البلدان المعنية . ومع ادراكنا للاهمية التي تعطى لها البلدان النامية للتصنيع السريع فيها ، فمن الواضح جيدا أن الزراعة تعد القطاع الأساسي في هذه البلدان لعدد من السنوات القادمة أيضا . ولهذا السبب فان حكومتي تؤيد ادراج البنود الذي يعالج موضوع التغذية والزراعة في قائمة الموضوعات التي ينبغي أن تدرس في هذه الدورة . ذلك لان المجاعة سوف تكون مشكلة من المشكلات التي سوف يشهدها العالم في السنوات القادمة ، وعلينا ألا نتجاهل هذه المشكلة ، وان الدورة الخاصة ينبغي أن تؤكد على ضرورة تنفيذ كافة القرارات التي اتخذت في مؤتمر الغذاء العالمي في العام الماضي من أجل التوصل الى أمن غذائي . . . وهذا الأمن الغذائي ينبغي أن يكون موضع جهود كبيرة في المستقبل .

انني - ياسيدى الرئيس - أتحدث باسم حكومتي ، وهي تعمل على تأمين المساواة والعدالة في بلادنا وفي غيرها من بلدان العالم ، كما أنها تعمل كذلك على تجسيد المثل العليا للعدالة ، وهي مبادئ مثيلة وراسخة في شعبنا ، وهذا يفسر موقفنا بالنسبة للبلدان النامية أيضا . ولكن من أجل اتخاذ موقف ايجابي ، ومن أجل تمكين السلطات السياسية من اتخاذ الاجراءات الملائمة التي يمكن أن تأخذ بأيدي شعوبها ، فانه ينبغي علينا جميعا أن نعمل في اطار منسق حتى نستطيع مواجهة كل هذه المشكلات . وينبغي أن نعمل سويا على ضرورة ازالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية في الأمم بينها ، وعليه فاننا سوف نولي أهمية كبيرة للجوانب الاجتماعية للتنمية .

وبناء على ذلك فان حكومتي ترى أنه لا بد من ايلاء اهتمام كبير بالنسبة للبلدان الأقل نموا والبلدان الاكثر تضررا من غيرها بالازمات الاقتصادية الدولية .

ان حكومتي تضم صوتها الى النداء الرامي الى ضرورة تنويع موارد الصندوق الخاص للأمم المتحدة ، ونحو النداء الذي وجهه السيد أمين الأمم المتحدة في الدورة التاسعة والخمسين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي . . . ومن جانبنا أيضا فاننا تقدمنا باسهام قدره عشرة ملايين دولار حتى يمكن السير قدما بهذا الصندوق .

من الواضح ، ومن البديهي ، أن تلك مسائل أساسية تشكل القضايا الأساسية خلال هذه الدورة ، وهي تتعلق بتعبئة الإرادة السياسية من أجل أحداث التغيرات اللازمة في الهيكل الاقتصادي العالمي حتى يمكن التصدي للمشاكل التي نجابهها . ولا بد كذلك أن نعرب عن قلقنا لعدم وجود أجهزة منظمة بالنسبة للتعاون ومما لا شك فيه أن أجهزة التعاون التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية شكلت عوامل ملائمة جدا ، وساعدت في عملية التنمية والتعاون الاقتصادي . ولكن بالرغم من أن هذه الأجهزة قد أدت خدمات جليلة إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المثلى التي كنا نتطلع إليها مثل المساواة والمعاملة المنصفة بالنسبة للجميع ، ولهذا السبب فإننا نرى أن هناك ضرورة ملحة لاعادة التنظيم من جديد في أجهزة التعاون الخاصة بالعلاقات الدولية الاقتصادية ، كما جاء ذلك في مذكرة أذاعها الاتحاد الدولي للثقافات الحرة . ولذلك فإن التعاون الدولي يشكل شرطا أساسيا بالنسبة للنمو الاقتصادي في العالم ككل ان ذلك لن يؤدي إلى عالم أفضل ، ولكن ذلك من الشروط الأساسية التي يمكن أن تسهم في قيام عالم أفضل ، وهذا يمكن أن يسهم - كذلك - في تصحيح نظام الأمم المتحدة لأنه اذا ما صحح هذا الجهاز وعهد به إلى الأمم المتحدة ، فانه يمكن أن يلعب دوره كأداة للسلام والأمن في كافة المجالات الأخرى . وان التقرير الذي قدمته لنا مجموعة الخمسة وعشرون خبيرا ينبغي أن يشجعنا على دراسة هيكل الأمم المتحدة ككل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية . واننا نعرب عن اغتباطنا بالنسبة للاقتراحات التي أعربنا عنها في العام الماضي بالإضافة إلى الاقتراحات التي أعرب عنها المجلس الاجتماعي والاقتصادي حيث عرضت علينا بالتفصيل في هذا التقرير . وفي خلال هذه الدورة ينبغي علينا أن نعمل على دراسة كل هذه المقترحات التي وردت في تقرير الخمسة وعشرون خبيرا بطريقة مفصلة وإيجابية . لقد قلت لكم من قبل أن حكومتي تنظر إلى هذه الدورة الخاصة بأمل كبير ، على أساس أنها ستكون منعطفا في العلاقات الدولية الاقتصادية ، وعلى أساس أنها سوف تسهم في وضع الميثاق الخاص بحقوق الدول والواجبات الاقتصادية ، وأنها تستهدف وضع نموذج لعالم أكثر عدلا وأكثر انصافا .

ان القرارات التي لا يمكن أن تترجم على أرض الواقع لا تحقق اسهاما كبيرا ، وعليه لا بد لنا أن نتخذ قرارات يمكن أن تكون مقبولة من الجميع ، ويمكن أن تسهم في دفع عجلة التنمية ، وعلينا جميعا أن نحترم هذه القرارات وأن نكون مستعدين لتطبيقها .
وبهذا الأسلوب - يا سيادة الرئيس - نستطيع أن نستجيب للمسؤولية التي فرضت على الجيل ينبغي أن يضطلع بها ، كما ينبغي أن نعد لذلك منذ الان من أجل الوصول الى عالم أكبر حيث أن الاجيال القادمة لا يمكن أن تصل الى هذه الفرصة ما لم نعد لها نحن منذ الان .

السيد شافان (الهند) (الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس ، من دواعي سروري أن أهنئكم - نيابة عن وفد بلادى - لتوليكم رئاسة هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة . ان رؤساء دول وحكومات البلاد غيبر المنحازة قد دعوا في سبتمبر عام ١٩٧٣ في الجزائر الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة على مستوى سياسي عال تخصص كلية لبحث مشكلة التنمية بما في ذلك اعادة الحيوية الى الهياكل وتطبيق وتنفيذ أهداف ومقاصد الاستراتيجية العالمية للتنمية ، لذلك فانه من الملائم أن ترأسون هذه الدورة الاستثنائية التي علق عليها آمال كثيرة .

لم يكد يمضي ثمانية عشر شهرا على الدورة الاستثنائية السادسة التاريخية التي دعا الى عقدها موقف طارىء واجهه المجتمع الدولي في الميدان الاقتصادي ، وفي ذلك الوقت فان الجمعية العامة وافقت باتفاق الرأى على أن تعمل على اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد مدركة التكاثر بين جميع الدول وحقيقة أن العالم لن يستطيع ، بعد الان ، ان يدار من مراكز القوى والنفوذ .

بعد ذلك الوقت ولسوء الحظ فان بعض البلاد كانت عازفة عن تنفيذ الاتفاق الذى أمكن الوصول اليه وابتعدت عن مفهوم التكافل ، وان المواقف الاستعمارية التقليدية هي التي تعكس اقتصاد أقلية من الدول وتطالب بالحق في الثروات والقوى وكان لذلك رد فعل حاد من بعض البلاد المتقدمة لتأكيد سيادة من جانب الدول النامية وحققها العادل في حصصة عادلة من موارد العالم ، واذا كانت الدورة الاستثنائية السادسة قد دعت الى معالجة الازمة فان الدورة الاستثنائية السابعة تواجه فشل الدول في مواجهة تلك الازمة .

ان اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد لا بد وأن يعتمد على الاعتراف العالمي وقبول المبادئ الأساسية التالية : أولا ، في عالم يتسم بالتكافل فان النمو أو الركود بدولة — من الدول له آثار مباشرة على بقية الدول ، وثانيا ، فان التكافل يجب أن يكون مسؤولية مشتركة وفي هذه الحالة فقط يمكن القضاء على المظالم أو عدم المساواة ، وثالثا ، فان اتخاذ القرارات حول التغييرات الضرورية يجب أن تشترك فيه جميع الدول على قدم المساواة ، ورابعا ، فان الجهود القومية والعالمية للتنمية يجب أن تبنى على الاعتراف بالتكافل بين القطاعات .

من الغريب أن المسؤولية الرئيسية للتنمية القومية تقع على كاهل الحكومات القومية وأعتقد أن مسؤولية أحداث تغييرات في الهياكل العالمية تقع على عاتق أولئك الذين يسيطرون على نسبة مئوية عالية من التجارة العالمية والاستثمار والصناعات التكنولوجية .

وبإيجاز ، فان البلاد النامية تريد أن تقضي على التباين القائم بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية وأن تحصل على حصتها العادلة في نمو الاقتصاد العالمي ، لذلك فان لمؤسسات والهياكل التي سمحت باستمرار المظالم الحالية يجب أن تحل ، ويجب انشاء هياكل جديدة . بعد ذلك لا يسعني الا أن أقول أنه مالم تتخذ الاجراءات لتصحيح المظالم الماضية فاننا لن نصل الى الهدف المنشود ، وقد كان هناك اضطراب متزايد من ، جانب معظم البلاد المتقدمة ، أنه من مصلحتها أن تقبل إعادة تنظيم الاقتصاد العالمي وأنه يجب توزيع القوة بطريقة جديدة وبما لا يسمح بسيطرة أية أمة أو أية كتلة ، حقيقة أن سلسلة من المؤتمرات قد عقدت وتعقد بين الحكومات لمعالجة النواحي المختلفة للتنمية داخل الامم المتحدة وخارجها وكلها تعكس هذا الادراك .

ان أفكار التنمية والتعاون الدولي تشكل جوهر هذه الدورة الاستثنائية، وأن المساعدة العالمية والتعاون الدولي لاغنى عنهما لدعم جهود البلاد النامية ، حتى يمكن للشعوب بناء نظام عادل جديد ، كما أن مجرد ادراك الدول المتقدمة بحاجة البلاد النامية لن يكفي فسيحدث ذاته ، وفي عام ١٩٧٠ في بداية عقد التنمية وافقت الدول الاعضاء على ذلك .

ان المسؤولية الاولى للتنمية ، تنمية البلدان النامية ، تقع على هياكلها هي، ولكن مهما عظمت جهودها فانها لن تكون كافية لتمكينها من تحقيق أهداف التنمية المرجوة بالسرعة المطلوبة

الم تلحق مساعدة لزيادة الموارد المالية ومالم تكن هناك سياسات أكثر ملائمة اقتصادية من جانب البلاد المتقدمة .

ان استراتيجية التنمية الدولية يجب أن تتعرض لتقييم دقيق ، واذا كنا نريد أن نحقق نتيجة ايجابية فان هذه الدورة الاستثنائية يجب أن نعطيها الدفعة السياسية الضرورية .
ان التعاون العالمي من أجل التنمية قد بني على دعامين أساسيتين : المعونة ، والتجارة ، وفي الماضي كان هناك تأكيد على أهمية احدى الدعامين عن الأخرى ، وأخيرا كانت هناك خيبة أمل عظيمة فيما يتعلق بالنقل الاختياري للموارد من البلاد الغنية الى البلاد الفقيرة ، واننا نلاحظ أنه في حالة معظم الذين يفدون المساعدة فان حجم المساعدة بـدأ يتقلص بدلا من أن يزداد .

انه لا يمكن الوصول الى استراتيجية التنمية العالمية مع وجود الانكماش ، وهذا الانكماش يؤدي في الواقع وكما قيل الى نوع من عدم الارتياح يؤثر على مساعدة الدول النامية ، وأن المطالبات المقبلة للحصول على تلك المساعدة لن تساعد الدول النامية بطريقة لها قيمتها ، ومع ذلك فإيماننا الراسخ أنه عن طريق النقل الاختياري تستطيع البلاد النامية أن تحقق حاجزا أو تسد الشفرة بين ازدياد نفقات وارداتها وبين المكاسب الاقتصادية التي تقل . وحقيقي أن النقل يتوقف على الإرادة السياسية وهي غير مضمونة ، ولهذا السبب لا يجب أن تكف المطالبات ، ففي حين أنه حقيقي أن دافعي الضرائب في البلاد المتقدمة يسهمون في المساعدة الخارجية ، وصحيح أيضا أن الذين يشتررون في البلاد النامية هم الذين يدفعون ثمن البضائع المصنعة في البلدان المتقدمة ، وعلى ذلك فاذا كانت الاجراءات الدولية تعكس قيمنا : فمن دواعي القلق أن المساعدة الرسمية للتنمية قد تجاوزت . . . ٧ مليون دولار ، بقليل ، كما أن ميزانية العالم بالنسبة لوسائل التدبير قد وصلت الى أبعاد مخيفة .

وهذا ينقلني الى الدعامة الثانية للتعاون الدولي وهي التجارة ، وما يقال عن المساعدة يمكن أن يقال أيضا في ميدان التجارة العالمية ، ان البلاد النامية تلعب دورا بسيطا في التجارة العالمية ، وأسعار معظم السلع التي تصدر من جانب البلاد النامية غير مستقرة ومنخفضة ، ونفقات واردات البلاد النامية قد ازدادت لدرجة أنه مع زيادة قدرها ١٠ ٪ في مكاسب الصادرات لا يوجد ضمان لتصحيح الاختلال في هذا الميزان أو تصحيحه بنسبة النصف ، وبالرغم من هذا فان معظم الموارد الخارجية للبلاد النامية تتحقق لهم ، ليس عن طريق المساعدة ، ولكن عن طريق التجارة . ولذلك فان هناك حاجة ملحة لكي تتخذ اجراءات محددة ومنسقة في ميدان التجارة العالمية في السلع ، وضمان مصالح كل من البلدان النامية المصدرة والمستوردة . وقد وضعت نظم عديدة من بينها التبادل المتكامل للسلع وان الاتفاق السياسي على العناصر الأساسية للبرنامج المتكامل ضروري الآن بحيث أن الاتفاق على التفاصيل التقنية يمكن الوصول اليها في العام القادم في نيروبي ، وهذه الفكرة ليست جديدة وليست ثورية لأنها نفذت جزئيا في اتفاقية بين بعض البلاد النامية وبين السوق الأوروبية المشتركة ، واتفاق حول تنفيذ العناصر الأساسية الخمسة للبرنامج وهي التخزين وصندوق التنمية المشتركة ونظام التزامات متعددة الاطراف ونظام التمويل لتعويض متحرر وتناول جديد نحو تجهيز وتنويع للسلع بما يمكن من مراعاة التفاصيل الفنية ، كما يجب الاهتمام بصفة خاصة بالسلع الضعيفة .

والى جانب موضوع السلع الذي يدرس بتفصيل كبير ، هناك أيضا ، وعلى نفس القدر من الاهمية ، موضوع التجارة في مواد مصنعة وغير مصنعة ، والمفاوضات التجارية بين الاطراف التي تجرى تحت رعاية الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفية "جات" ينتظر ان تتقدم تقدما بسيطا ، لذلك هناك حاجة لكي تتناول مشكلة التجارة في السلع المصنعة بطريقة أكثر دقة ، وهي لا تتناول فقط القضاء على الحواجز التجارية التعريفية وغير التعريفية ، ولكنها تتناول أيضا موضوع العرض والانتاج والتسويق والتوزيع ، ولذلك فان تنفيذ الـ G.S.P. من جانب الدول المتقدمة خطوة نرحب بها ، فمن اللازم ايضا ان يمتد ذلك النظام الى السلع وان يزداد عمق تخفيضات التعريفية .

والى جانب المجالات التي ذكرتها ، فان اصلاح النقد هو قضية أخرى يجب أن يتاح للبلاد النامية صوت فيها ، وكان هناك اعتراف بسيط لحاجة البلاد النامية الى ان يكون لها صوت أعلى في

ادارة النظام النقدي ، وهذه البلاد كانت تطالب باستمرار لايجاد رابطة بين اقامة رؤوس أموال احتياطية عالمية ، وبين مساعدة التنمية ، ولكن ذلك لم يحقق نجاحا كبيرا حتى الآن . ويقدر أن أقل من ٤ ٪ من السيولة الاضافية التي تمت خلال العقد بين الماضيين قد توفرت للبلاد النامية التي تشكل نحو ٧٠ ٪ من سكان العالم ، لذلك علينا أن نتجاوز انشاء صور جديدة من السيولة الدولية ، وننتقل الى نواح أخرى مثل توزيع أكثر عدالة لعملية المواءمة والعسود بسرعة الى نظام أسعار صرف مستقرة أو قابلة للتكيف واستبدال الذهب وحقوق الصرف الخاصة كاحتياطي أساسي وصحة تحديد البلاد النامية للموارد القصيرة الأجل . . . الخ .

وفي ميدان التمويل فان هناك مشكلة لها اهمية كبرى هي مشكلة الديون ، والتي اتخذت وضعاً خطيراً في الوقت الحالي ، وقد بذلت جهود لدراسة هذه المشكلة ، ولكن الحركة البطيئة في هذا المجال تكشف عن افتقار الى ادراك للمشكلة العاجلة التي تواجهها البلاد المدينة ، فعندما كنا نتحدث في الدورة الاستثنائية السادسة قلنا ان البلاد النامية في حاجة الى مزيد من السيولة ، لكي تعالج الموقف الحالي ، ولكي تكيف اقتصادياتها وفقا لمقتضيات البيئة الاقتصادية المتغيرة . وقد قلنا ان الاساليب التي تهدف الى تلبية الحاجة الى سيولة اضافية يجب ان تأخذ في الاعتبار حاجة تجنب تحويل الموارد الحقيقية من البلاد النامية ، وكان من الضروري بالنسبة لبلاد كثيرة كبلادى ، ان تقترض بشروط صعبة حتى بالنسبة للسلع الاستهلاكية ، وليس للاستثمار . ومع عدم توفر تحويلات نقدية سهلة فان تسديد الديون امتع المساعدة التي تلقيناها والتي سوف نلقاها في المستقبل .

وفي أى برنامج لتمويل التنمية يجب ان نتجنب التحويلات الصافية من الدول الفقيرة الى الغنية ، ومثل هذه البرامج يجب ان تأخذ في الاعتبار ايضا اهداف التحويلات الصافية المنصوص عليها في البرنامج الخا ، بالنسبة للبلاد التي تضررت من الازمة الاقتصادية أكثر من غيرها . وهناك عامل حيوى في هذه الاستراتيجية التي يجب ان نضعها ، يجب ان يتكون اساسا من اعطاء دفعة لحل هذه المشكلات التي ابتليت هذه البلدان بالتضخم العالمي وانكماش في الغرب وعدم الاستقرار النقدي وارتفاع حاد في نفقات وارداتها وخاصة وارداتها من المواد الغذائية والوقود والاسمدة ، ولذلك فقد تعرض نموها للخطر .

ولا يمكن ان نتوقع تضحية كبيرة من بلد واحد ، واذا بذلت كل دولة اقصى ما تستطيع ، فان الحمل بالنسبة للجميع سيكون أخف ، فان جهودنا العاجلة المشتركة يجب ان تكون تحييد الارتفاع في نفقات الواردات حتى لا يشعر بلد بالحاجة الملحة الى مدخلات التنمية او يضطر ان يستدوين بشروط قاسية .

ان مؤتمر الغذاء العالمي الذى عقد في روما في العام الماضي كان محاولة ترحب بها لكي نستعرض مشكلة الغذاء من كافة نواحيها ؛ الانتاج والتجارة ومستلزمات الانتاج والشروط الخاصة بالتمويل والأمن . وقد برزت مبادرات كثيرة من هذا المؤتمر ويجب ان نحاول متابعة هذا بنشاط وبسرعة وان نطبق الالتزامات التي اضطلعنا بها في روما ، فدون اجراءات سريعة لزيادة انتاج المواد الغذائية في البلاد النامية ، فان مشكلة الغذاء العالمي سوف تستمر في تدمير الجهود التي نبذلها في قطاعات أخرى للتنمية .

انتقل الان الى قضية أخرى تعتبرها حكومتى ذات أهمية قصوى ، ولكن نعتبرها ضرورية في اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد . فاذا كنا نريد توزيع الرفاهية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم فهناك حاجة بالبلاد النامية نفسها لكي تتعاون فيما بينها ، ولكي تبتعد عن النمط القديم الاستعماري ، وان تتعامل فيما بينها عن طريق طرف متقدم ، ولا استبعد بطبيعة الحال دور العالم المتقدم ولاكني ادعو البلاد النامية الى ان تقضى على الحواجز فيما بينها وعلى جهل كل منها بوضع الدولة الاخرى حتى تستطيع ان تشترك في عملية التنمية فيما بينها . وان يساعد بعضها البعض حتى تصبح أكثر قوة من الناحية الاقتصادية .

وبين البلاد النامية لدينا الان موارد وخبرات وعمالة باهرة . . الخ . ولا يجب ان تكون المهمة مستحيلة عليها في ان تشترك في كل هذا بما يعود عليها بالمنفعة ، وخطوة في هذا الاتجاه اتخذت في اجتماع عقدته البلاد غير المنحازة في دكا في السنغال ، وقد ربط سنوات الاستعمار البلاد النامية عن طريق مركز متطور وهذا الاتجاه يجب ان ينعكس الان حتى يمكن تحقيق الاهداف التي نصبناها لانفسنا بمشاركة البلاد المتقدمة او بدونها . ، كان ذلك ضروريا .

ان اجتماع وزراء الخارجية للدول غير المنحازة في ليما وافق على بحث اجراءات شاملة واجراءات محددة لتنفيذها بين البلاد النامية في ميادين التجارة والتمويل والتكنولوجيا من بين امور اخرى ، وفي الوقت الذي نجد فيه ان المجتمع الدولي بأسره يتشاور حول حلول عالمية فان البلاد النامية يجب ان تسرع بخطاها وجهودها في المساعدة المتبادلة والتعاون في اطار الموارد الطبيعية والمهارات البشرية ، وهناك مجال واسع للتكامل ونحن في حاجة لمساعدة البلاد المتقدمة والمنظمات الدولية لكي توجد روابط جديدة بين البلاد النامية والمتقدمة وبين نظم الامم المتحدة ايضا .

نحن نشعر ان هناك حاجة الى بناء مؤسسات جديدة واساليب جديدة واتفاقيات جديدة تسهل وتشجع المبادلات بين الدول النامية، فهناك طريقتان يمكن تحقيق التعاون بمقتضاها، اولاهما، ان ننشئ عن طريق الجهود المنسقة قوة اخرى توازن العالم المتقدم حتى يمكن ان تكون هناك مساواة في التفاوض ، ومن ناحية اخرى فان التجارة والمبادلات الاخرى يمكن ان تتكاثر وتزداد عن طريق ترتيبات تجارية تفضيلية واتفاقيات دفع . . الخ . وقيمة التجارة بين البلاد النامية تشكل فقط ٢٠ في المائة من اجمالي صادراتها وذلك مقابل ان صادرات البلاد المتقدمة تشكل ٧٥ في المائة من صادراتها بعضها البعض ، ويجب تحديد اجراءات جديدة مبنية على نظام تفضيلات يغطي التجارة بين البلاد النامية قائم على صور التخصص الحالية . مثل هذا النظام وحتى يكون فعالا عليه ان يتضمن التفضيلات التاريخية وغير التاريخية للسلع الاساسية والمصنعة .

ان العمل المشترك من جانب البلاد المنتجة النامية لتنظيم العرض في السوق العالمي يمكن ان يحسن ويدعم مواقفها عن طريق مفاوضات مع البلاد المتقدمة او المؤسسات المتعددة الجنسيات هذه بعض الافكار القليلة التي يجب ان ترتادها المؤسسات التي ستقام .

في الدورة الاخيرة اكدنا على الحاجة الى التعاون بدلا من المواجهة وقلنا ان المشكلات التي تواجهها البلاد النامية والتي يواجهها العالم بأسره لن تحل عن طريق خلق ظروف تتسهم بالفوضى او المواجهة المبريرة بين الغني والفقير ، وما زال ايماننا الراسخ انه عن طريق التعاون وحده وعن طريق التساهل المتبادل نستطيع ان نأمل في تحقيق استخدام امثل واكثر عدالة لموارد العالم .

ان العالم يواجه اليوم ازمة اقتصادية لم يسبق لها مثيل في حجمها وهي ازمة لها مكونات كثيرة بحيث يصعب ان نقرر من اين نبدأ عملية حلها ولا نستطيع ان نأمل في حل جميع المشكلات فوراً ، ولا نستطيع ان نرجي بحث اية مشكلة لصالح مشكلة اخرى وحيث ان اولوياتنا قد تكون مختلفة فان الحاجة الى تناول فوري متعدد الجوانب ومتكامل يعتبر امراً حيوياً . وقد اشرت من قبل الى المشكلات العديدة التي تواجه البلدان النامية ولكن هناك سمة اساسية لازمة العالمية اود ان اعقب عليها بايجاز ، وهي ان الهياكل الحالية القومية والعالمية فشلت في معالجة المطالب بالنسبة للدخول والثروات في العالم اليوم . ان الترتيبات الحالية التي توزع بها الاستثمارات في الموارد عن طريق مؤسسات متعددة الجنسيات لم يثبت فقط انها غير رشيدة ولكن في كثير من الحالات تضر بسيادة وحرية البلاد النامية ، سيادتها في ادارة مواردها لتنميتها وسلوك المؤسسات المتعددة الجنسيات يجب ان يحكم بمزيد من اللوائح والقوانين حتى يخدم مصالح التنمية والتعاون ، وحكومات البلاد المتقدمة عليها مسؤولية كبيرة ، عليها ان تلعب دورا مباشرا في عملية تيسير نقل المواد والتكنولوجيا ، وهناك بالمثل حاجة الى توسيع القدرات العالمية والتكنولوجية للبلاد النامية حتى يمكن زيادة قدراتها بما يضمن القضاء على الفقر في كل مكان . ان النظام الاقتصادي العالمي يجب ان يراجع بسعة افق في كفاحنا المشترك ضد الفقر ، ومستقبل البشرية هو اهتمام الامم المتحدة ، ولكن اسمحوا لي ان اوضح ان هذه مسؤولية خاصة يجب ان تقوم بها الدول الاعضاء في الامم المتحدة ولا تترك لنشاط المؤسسات المتعددة الجنسيات ورؤوس الاموال الخاصة فماضيها في استغلال البلاد النامية لا يؤهلها لكي يكون لها القول الفصل في تشكيل نظام اقتصادي .

اسمح لي الان ان اتحدث بايجاز عن الوضع في بلادى فيما يتعلق بالموقف الاقتصادي .

فمنذ اثني عشر عاما فان الاقتصاد العالمي في موقف يتسم بازمة خطيرة ويتسم ايضا بعجز في ميزان

المدفوعات ، فازدياد التضخم والانكماش المزيج واثركل ذلك على التنمية في البلاد النامية ولكن في الهند اتخذنا قرارات صارمة تتعلق باجراءات مالية ، ونتيجة لهذا فقد تم خفض جداول الاسعار منذ عام ١٩٧٤ والهند من بين البلدان القليلة الذي قلت فيه الاسعار عما كانت عليه منذ عام مضى ، ولكن اسعار معظم السلع المصنعة التي نستوردها مازالت ترتفع وتعكس موقف التضخم في البلاد المتقدمة ، فنفقات وارداتنا مثلا في الطاقة قد تضاعفت ثلاث مرات منذ عام ١٩٧٢ ، واسعار وارداتنا في ازدياد بنسبة حوالى ٦٠ في المائة خلال العام الماضي . وقد انفقنا حوالى ٨٠ في المائة تقريبا من مكاسب صادراتنا تنفق على المواد الغذائية والطاقة ولم يكن ذلك من مكاسب صادراتنا في الجوت والشاي والتبغ وخام الحديد . وقد اتخذنا خطوات لمعالجة الموقف الحساس بطريقة تكفل الاستخدام الرشيد للبترول وزيادة في انتاج الاسمدة وتطوير التكنولوجيا القائمة على الفهم ، وقد اعطينا خطط التنمية الاولوية القصوى باجراءات تهدف الى تحقيق توسيع اكثر عدالة وتحسين مستويات التغذية والمؤسسات الصحية ، وكذلك اشراك النساء والشباب في عملية التنمية . ان الموقف الذى تواجهه الهند بهم مستقبل حوالى ٥٦ مليون نسمة وبالرغم من ان جهودا ضخمة تبذل على اساس قومي لحل المشكلات فان التعاون الدولي والمساعدة الدولية في بعض المجالات ستكون حيوية لتحقيق اهداف التنمية في بلادنا .

وفي الختام ، ياسيدى الرئيس ، فقد وصلت توا من ليما بعد حضور مؤتمر وزراء خارجيــــة
 البلاد غير المنحازة الذى حضرته وفود من ١٠٧ دولة ، بما في ذلك وفود حركات التحرير ، وهي
 تمثل معا اغلبيية البلاد ذات السيادة في الامم المتحدة ، وان صوتها الموحد يعكس امانى غالبية
 البشر ، ومشكلاته الضخمة ، ولهم اساس تاريخي مشترك يتسم بالاستغلال من جانب القوى الاستعمارية ،
 وهم يبحثون عن العدالة وتصحيح اخطاء الماضي وعن اساس مخلص للتعاون مستقبلا . فمن ناحية
 فهي ترغب في تطوير الاعتماد على النفس والتعاون فيما بينها ، ومن ناحية اخرى فانها تسعى الى
 البحث عن وسائل المساعدة من البلاد المتقدمة بما يمكنها من ان تضمن لشعوبها المواد الغذائية
 والمياه والخدمات الصحية والاسكان والتعليم ، وفوق كل شيء ، نمو اقتصادى مضطرد ، وكذلك الحرية
 والا من في مجتمع مستقل او في عالم يتسم بالتكافل مبني على المساواة بين الامم .
 هذه اهداف قيمة ومتواضعة ويمكن تحقيقها دون تضحية كبيرة من جانب البلاد المتقدمة ،
 فالاستقلال السياسي ليس نهاية ولكنه خطوة اولى نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادى ، الذى يشكل القوة
 الاساسية لتحقيق الا من الاقتصادى والعدالة الاجتماعية ، ان ممارسة القوة السياسية فرادى او جماعات
 من جانب البلاد النامية من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية الاساسية ، لا يمكن ان يعتبر باى حال
 من الاحوال على انه مواجهة معادية ، وفي حين نجد ان الامم المتحدة هي المنبر الملائم لبحث
 المشكلة الاساسية للبلاد النامية ، فقد وضح اننا في حاجة الى اصلاحات في هيكل الامم المتحدة
 بما يمكن الدول المستقلة من السير في طريق التكافل لمصلحتها المشتركة ، ولو ان الامم المتحدة
 كانت ستنشأ اليوم فقط لانشئت بطريقة تاخذ في الحسبان الامال المشروعة للبلاد النامية .
 وليس من الواقعية ان نفصل الاقتصاد عن السياسة ، ان ميثاق الامم المتحدة في ديباجته
 يقول :

” نحن شعوب الامم المتحدة ، عازمون على تحقيق التقدم الاجتماعى ومستويات
 افضل للحياة مع مزيد من الحرية ،
 ” قررنا استخدام الهيئة الدولية لتحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى
 لجميع شعوبنا ”

وحكوماتنا الاعضاء ، وفقا للميثاق ، قبلت الالتزام في ان تصبح اداة لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل الشعوب .

ان الهدف الاساسي للدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة يجب ان يكون ، اطلاق عملية التغيير ، لان نمط التغيير قد حددته الدورة الاستثنائية السادسة ، ولذلك فان الدورة الحالية يجب ان تهتم بهدفين اساسيين : اولا ، توليد الارادة السياسية في البلاد المتقدمة لكي تتعاون مع البلاد النامية لاستبدال النظام الحالي القائم على علاقات اقتصادية غير متوازنة بنظام اقتصادي عالمي جديد مبني على المساواة والعدالة . وثانيا ، خلق نظام للتفاوض لايجاد حلول يتفق عليها للمشكلات العديدة التي تواجهنا اليوم ، ولا يجب ان نواجه بعضها البعض ، لكن علينا ان نواجه معا المشكلات التي تواجهنا ، ان النظام الاقتصادي الجديد يمكن ان يبرز فقط عن طريق المفاوضات التي تهدف الوصول الى التزامات ملزمة . اننا يجب أن نقبل جميعا الضرورة السياسية لكي نتفاوض بجدية ودون ابطاء من اجل الوصول الى اتفاقية حول كل عنصر من عناصر اطار تعاوني في التعاون السلمي .

رفعت الجلسة الساعة ١٣ / ٢٠